

شاهد : اللواء أحمد رمزي نقل الأسلحة والذخائر من وإلى ميدان التحرير عن طريق سيارات الإسعاف



الاثنين 5 سبتمبر 2011 م

فور استئناف هيئة المحكمة جلساتها في محاكمة الرئيس السابق وابنيه وحبيب العادلى ووزير الداخلية الأسبق و6 من مساعديه، أكد المستشار أحمد رفعت أنه سيتم تداول الطلبات، وسيتم اتخاذ قرار بشأنها في نهاية الجلسة، وأثبتت المحكمة حضور شهود الواقعة وعلى رأسهم الشاهد الرئيسي، اللواء مهندس حسين سعيد موسى مدير إدارة الاتصالات بالأمن المركزي، وكل من بدرى سعيد والنقيب باسم محمد حسن والرائد محمود جلال عبد الحميد.

وقد أدى الأول بشهادته أمام المحكمة، والتي حملت في طياتها العديد من المفاجآت، حيث أكد أن اللواء أحمد رمزي مساعد الوزير لقطاع الأمن المركزي هو من أصدر قراراً بتسليح القوات بالأسلحة النارية والذخيرة أمام مبنى وزارة الداخلية منفرداً دون الرجوع إلى قياداته، وأن الداخلية أيضاً تورطت في الاستعانة بسيارات الإسعاف لنقل الأسلحة والذخيرة الحية لميدان التحرير أثناء الثورة.

أشار الشاهد إلى أن رمزي أيضاً أصدر له الأمر، بمتابعة الاشتباكات خلال فترة 25 يناير، وجاء ذلك الأمر مكتوباً عن طريق الإشارات التليفونية المتبدلة بين رئاسة القوات وباقى القطاعات.

وأضاف أنه لم تصل إليه أي معلومة حول التعامل مع المتظاهرين، ولكن وصلت إليه معلومات ليلة 25 يناير لمتابعة الحالة الموجدة بالتحرير، وبصحته مساعد الوزير لقطاع الأمن المركزي، وأن تكون التعليمات بالتعامل مع المتظاهرين بالمياه والغاز المسيل للدموع حتى يتم تفريقة، مؤكداً أن التسليح النمطي للأمن المركزي للتشكييلات درع وعصا وخرطوش وغاز مسيل للدموع.

وأضاف الشاهد الأول أنه يختص بالمسؤولية عن تسليم الشبكات اللاسلكية وطرق تشغيلها، وذلك لتحقيق الربط اللاسلكى بين القوات وفرق العمليات التابعة لها، مضيفاً أن عمله هو عمل فنى بحت ليس له صلة بالاشتراك البصرى أو السمعى، مشيراً إلى أنه تابع الأحداث من خلف الأسوار، وذلك لأنه كان معلوماً أنه ستكون هناك تجمعات يوم 25 يناير.